

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦
وتقدير الفحص المحدود عليها

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية

عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

وتقدير الفحص المحدود عليها

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

البيان

٣ : ١

تقرير الفحص المحدود

١

قائمة المركز المالي المجمعة

٢

قائمة الدخل المجمعة

٣

قائمة الدخل الشامل المجمعة

٤

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

٥

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

٥٠ : ٦

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٢٠٢ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠
 تلفاكس : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١
 البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
 صندوق بريد رقم ٤٨ الاهرام

منشآت الاهرام
 كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
 الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
 كود بريدى : ١٢٥٥٦

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات النقدية المتعلقة بها عن فترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تتمكن من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن تلتف الانتباه إلى ما يلي:-

١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (١-٣٦) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية، حصلت شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي، ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنابات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى آية غرامات قد تقدرها المحكمة ويتأتي ذلك بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقادت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من أثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق، وتم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الالحاله اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، وبرى المستشار القانوني للمجموعة ان هذا يعني الغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى وتناولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ١ نوفمبر ٢٠١٦ للمرافعة، ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٤) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتع بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإنفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

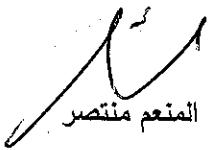
وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من آية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه، وتقيسيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط استحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ يقسّط على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالي المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وترى الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها في إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلية وجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قالت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى وقد باشر الخبير مأموريته وجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قالت المحكمة بعدم اختصاصها وإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعنت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق كما طعنت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الإستئنافين ليصدر فيما حكم واحد وجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض إستئناف وزارة المالية وإستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لفصل فيها من جديد ولم تحدد جلسة حتى الآن، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الإلتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

-٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٢٧) والإيضاح رقم (٢-٣٧) من الإيضاحات المتممة للقواعد المالية المجمعية الدورية ، فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

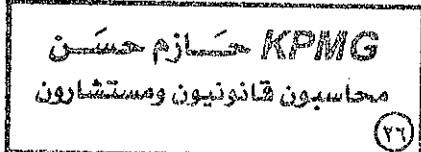
وترى إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيـةـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ لـمـيـنـاءـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ فيـ مـطـالـبـتـهـ بـضـرـبـيـةـ مـيـعـاـتـ عـنـ مـقـابـلـ حـقـ الـانتـقـاعـ بـمـعـدـاتـ رـصـيفـ الـخـامـاتـ التـعـديـنـيـةـ وـالـخـاصـةـ بـتـداـولـ الـخـامـاتـ بـمـيـنـاءـ الـدـخـيلـةـ إـنـشـاـلـ السـاحـاتـ الـمـخـصـصـةـ لـذـلـكـ وـالـقـيـامـ بـأـعـالـمـ التـشـغـيلـ وـالـصـيـانـةـ الـلـازـمـةـ لـهـذـهـ الـمـعـدـاتـ لـعدـمـ خـضـوعـهـ لـضـرـبـيـةـ عـلـىـ الـمـيـعـاـتـ.ـ وـأـنـ قـيـامـ الشـرـكـةـ بـسـدـادـ هـذـاـ الـمـبـلـغـ أوـ الـمـبـالـغـ الـمـسـدـدـةـ لـهـيـةـ مـيـنـاءـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ حـالـيـاـ أوـ مـسـتـقـبـلاـ كـضـرـبـيـةـ عـنـ ذـاتـ الـخـدـمـةـ لـأـنـ هـذـهـ الـخـدـمـةـ لـأـخـضـعـ لـضـرـبـيـةـ الـمـيـعـاـتـ.ـ



حازم عبد المنعم منتصر

KPMG حازم حسن

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة رقم (٢٢٥)



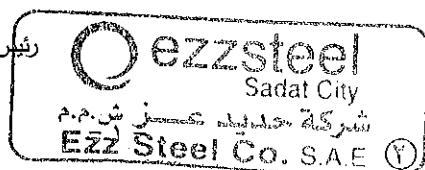
شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

إيصال رقم	بالألف جنيه مصرى	إيصال رقم	بالألف جنيه مصرى	إيصال رقم	بالألف جنيه مصرى
الأصول الغير متداولة					
أصول ثابتة (الصافي)					
مشروعات تحت التنفيذ					
استثمارات في شركات شقيقة					
استثمارات مالية متاحة للبيع					
أقساط ضرائب المبيعات طويلة الأجل					
اقراض لغير طول الأجل					
أصول أخرى					
أرصدة مدينة طوبية للأجل					
شهرة					
إجمالي الأصول الغير متداولة					
المخزون					
عملاء وأوراق قبض					
مدينون وأرصدة مدينة أخرى					
مودعين - دفعات مقدمة					
استثمارات في أذون خزانة					
النقدية وما في حكمها					
إجمالي الأصول المتداولة					
إجمالي الأصول					
حقوق الملكية					
رأس المال المصدر والمدفوع					
احتياطيات					
أرباح مرحلة					
أسهم خزينة					
احتياطي فروق ترجمة كيانات أجنبية					
توزيعات أرباح فتورية للعاملين ومجلس الإدارة بالشركات التابعة					
إجمالي حقوق ملكية الشركة القابضة					
الحقوق الغير مسيطرة					
إجمالي حقوق الملكية					
الالتزامات					
الالتزامات الغير متداولة					
قروض طويلة الأجل					
الالتزامات طويلة الأجل					
الالتزامات ضريبية مؤجلة					
إجمالي الالتزامات الغير متداولة					
الالتزامات المتداولة					
بنوك - سحب على المكتوف					
تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام					
مودعين وأوراق دفع					
عملاء - دفعات مقدمة					
دائون وأرصدة دائنة أخرى					
ضريبة الدخل					
الالتزامات نظام المعاش التكميلي					
مخصصات					
إجمالي الالتزامات المتداولة					
إجمالي الالتزامات					
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية					

تعتبر الإيصالات من رقم (٤٠) إلى رقم (١) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بول فيليب شكيبان



تقرير الفحص المحدود "مرفق"

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:
٢٠١٥ ٢٠١٦

بألاف جنيه مصرى بألاف جنيه مصرى

٤٤٦٠ ٣١٤ ٤٠٣٥ ٩٩٨

(٤٢٥٠ ٢٤٢) (٣٧٠٤ ٢٨٠)

٢١٠ ٠٧٢ ٣٣١ ٧١٨

عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:
٢٠١٥ ٢٠١٦

بألاف جنيه مصرى بألاف جنيه مصرى

٩٢٥٣ ٦٣١

(٨٨٢١ ٤٣٨)

٤٣٢ ١٩٣

إيضاح رقم

(١٨-٤٠)

(٣)

٨١٨ ٨٧٨

المبيعات (بالصافي)

يخصم:

تكلفة المبيعات

مجمل الربح

تضاف (يخصم):

إيرادات تشغيل أخرى

مصروفات بيعية وتسويقة

مصروفات إدارية وعمومية

مصروفات تشغيل أخرى

أرباح النشاط

تضاف (يخصم):

إيرادات تمويلية

تكاليف تمويلية

(خسائر) أرباح فروق عملة

صافي التكاليف التمويلية

صافي خسارة الفترة قبل الضرائب

(يخصم) تضاف:

ضريبة الدخل

الضريبة المؤجلة

صافي خسارة الفترة

توزيع كما يلي:

نصيب مساهمي الشركة القابضة

الحقوق الغير مسيطرة

صافي خسارة الفترة

نصيب السهم في صافي خسارة الفترة (جنيه/سهم) (٩)

١١٠١٩ ٦٦٧٨
(٤٤٤٩٠) (٣٩٨٨٢)
(١٨٩٠٧٥) (١٨٥٥٠)
(١٥٠٠٥) (٣٠٥٩)
(٢٧٤٧٩) ١٠٩٤٠٥

١٧٤٥٩
(٨٢٣٩١)
(٣٤١٥٤٨)
(٢٤٣٧٥)
١٣٣٨

٢٢٦٠٥
(٧٢٠١٣)
(٣٣٧٤٠٣)
(١٢٧١٠)
٤١٩٣٥٧

٤١٩٣٦ ٧٥٧٥٩
(٢٨٩٢٨٢) (٤٠١٢٨٥)
(٢٩١٥١٢) (١٨٦٥١٧)
(٢٧٦٤٩٨) (٥١٢٠٤٣)
(٣٠٣٩٧٧)

٦٤٧٤٨
(٥٥٨٨٢٥)
(١٩٨٦٢)
(٥١٣٩٣٩)
(٥١٢٦٠١)

١٥٠١٧٧
(٧٦٤٨٩٤)
(٥٥٣١٥٠)
(١١٦٧٨٦٧)
(٧٤٨٥١٠)

(١٠٢٤٠) (٥٦٩٤)
١٣٥٨٧ ٢٧٣٤٨
(٢٩١٦٣٠) (٣٨٠٩٣٤)

(٣١٦٩)
٧٨٢٠١
(٤٢٧٥٦٩)

(١٠٨١٧)
١٤٣٠٧١
(٦١٦٢٥٦)

(٢-١٠)

(٢٠٠٧٥٥) (٢٣٩٥٦٧)
(٩٠٨٧٥) (١٤١٣٦٧)
(٢٩١٦٣٠) (٣٨٠٩٣٤)
(٠,٣٨)

(٣٣٧٠٦٠)
(١٠٠٥٠٩)
(٤٣٧٥٦٩)
(٠,٦٣)

(٣٧٦٤٦٣)
(٢٣٩٧٩٣)
(٦١٦٢٥٦)
(٠,٧١)

تنتهي الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى
(٢٩١٦٣٠)	(٣٨٠٩٣٤)	(٤٣٧٥٦٩)	(٦١٦٢٥٦)
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
(٩٢٨)	٤٣٩١	١١٢٢٨١	٤٨٥٤٠٣
(٢٩٢٥٥٨)	(٣٧٦٥٤٣)	(٣٢٥٢٨٨)	(١٣٠٨٥٣)
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
(٢٠١٣٦١)	(٢٤٩٦٩٣)	(٢٦٥٣٨٤)	(٣١٩١٩)
(٩١١٩٧)	(١٢٦٨٥٠)	(٥٩٩٠٤)	(٩٨٩٣٤)
<hr/>	<hr/>	<hr/>	<hr/>
(٢٩٢٥٥٨)	(٣٧٦٥٤٣)	(٣٢٥٢٨٨)	(١٣٠٨٥٣)

صافي خسارة الفترة

بنود الدخل الشامل الآخر

فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات بالعملات الأجنبية

صافي الدخل الشامل عن الفترة بعد ضريبة الدخل

توزيع كما يلي

الشركة الأم

الحقوق الغير مسيطرة

صافي الدخل الشامل عن الفترة بعد ضريبة الدخل

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن فترة ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

رقم	ايضاح	٢٠١٦ بالألف جنيه مصرى	٢٠١٥ بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي خسارة الفترة قبل الضرائب			
	تعديلات لتنسوية صافي الخسائر مع التدفقات		
النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التشغيل			
	الاهمالك	٣٩٨ ٣٦٤	(١٦)
	استهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة	(١٤٦)	(٢٤٨٥)
	رد الإضمحلال في الأصول	(٣٥٣٧)	(٦٠٠)
	مخصصات مكونة خلال الفترة	٤ ٠٠	٣٧٠ ٢٠٢
	أرباح رأسمالية	(٤ ٣١٢)	(٤ ٤٢٨)
	فوائد ومصروفات تمويلية	٧٦٤ ٨٩٤	٥٥٨ ٨٢٦
	فروق القيمة الحالية للأراضي طويل الأجل	(١ ١٤٧)	(١ ٤٨٥)
	فروق ناتجة عن التغير في التزامات نظام المعاش التقديسي	٧ ٢٨٥	٦ ٢٤٩
	فروق تقييم عملات أجنبية	٥٥٨ ٣١٣	(١٠ ٢٣١)
		٩٧٤ ٢٠٤	٤٠٣ ٤٤٧
التغير في بنود رأس المال العامل			
	- المخزون	٤٨٠ ٨٨٦	٧٢٦ ٠٣٧
	- العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى	(٥٨ ٣٤٦)	٣١١ ٣٧٥
	- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى	(٧٧٠ ١٨٧)	(٦٩٧ ١٣٣)
	- إلتزامات نظام المعاش التقديسي	١ ٤٦٣	١ ٨٠٢
	صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	٦٢٨ ٠٤٠	٧٤٥ ٥٧٨
	المستخدم من المخصصات	(٤٦٠)	(٨)
	ضرائب الدخل المدفوعة	(٧ ٢٧٥)	(٤١ ٧٨٦)
	فوائد مدفوعة	(٧٤١ ٤٨٦)	(٤٥٣ ٦٥٠)
	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجه من أنشطة التشغيل	(١٢١ ٢٠١)	٢٥٠ ١٣٤
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ	(٥٣٩ ٣٧٠)	(٤٥١ ٠٩٧)
	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	—	(٣٠ ٢٤١)
	مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية (أذون خزانة)	(٤١ ٢١٩)	(١٣٠ ٤٧٢)
	متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية (أذون خزانة)	٤٤ ٩٥٠	١٥٥ ٤٥٠
	متحصلات من بيع أصول ثابتة	٥ ٤٦٦	٥ ٧٧١
	المسدد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات - أقساط سلع رأسمالية	—	(٣ ٩٢٢)
	مدفوعات لإثمار العاملين	(١٧ ٣٢٣)	(١٣ ٢٦٢)
	مقوضات من إثمار العاملين	١١ ٦٨٧	٩ ٩٧٨
	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(٥٣٥ ٨٠٩)	(٤٥٧ ٧٩٥)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
	(المدفوع) المحصل من التسهيلات الائتمانية	(٤١٣ ٥٩٩)	٤٦٨ ٧٦٠
	المسدد من التزامات طويلة الأجل	(٨)	(١٠)
	المحصل (المسدد) من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة لمقابلة	٦٢٦ ١٢١	(٧٨٦ ٩١١)
	عقد التمويل متوسط الأجل	(٢٨٦ ٩٥١)	(١ ١٥٣ ٨٢٦)
	المسدد من القروض	٤٤٣ ٢٠٧	٢ ٢٨٥ ٨٣٤
	مقوضات من قروض	(٦٥ ٥١١)	(٦٠ ٢٣٧)
	توزيعات أرباح مدفوعة	٣٠٣ ٢٥٩	٧٥٣ ٦١٠
	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		
	صافي التغير في النقدية وما في حكمها		
	النقدية وما في حكمها أول الفترة		
	فروق ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية		
	النقدية وما في حكمها آخر الفترة		

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرراً معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦

نبذة عن الشركة

- ١

تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائى والظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ فى أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.

-

وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.

-

يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

-

رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيابان.

-

الشركة هي شركة تابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والإستثمار "مجموعة عز الصناعية" ، والتي تساهم في رأس مال الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٦٥,٣٦٪.

-

يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

الشركات التابعة

شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:

شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار.

شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبيوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارتها بالقوائم المالية المجمعة الدورية :

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
%	%	
٩٨,٩١	٩٨,٩١	مصانع العز للدرفلة
٥٩,٥٤	٥٤,٥٩	العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال عز الدخلية	من خلال عز الدخلية	
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٤٩,١٣ (غير مباشر)	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"
من خلال عز الدخلية	من خلال عز الدخلية	
٤٧,٤٩ (غير مباشر)	٤٧,٤٩ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات
من خلال عز الدخلية	من خلال عز الدخلية	

إصدار القوائم المالية المجمعة الدورية

- تم إعتماد إصدار هذه القوائم المالية المجمعة الدورية للاصدار من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦ .

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية**١- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين ولللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢- أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

٣- عمدة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالألف جنيه مصرى.

٤-٤ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراءات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية. وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.

٥-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو أدوات مالية مماثلة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتسيطر الشركة على المنشآة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشآة المستثمر فيها.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة والأرباح غير المحققة بين الشركات.

- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل "حقوق الأقلية" ، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية ، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل قائمة الدخل المجمعة.

- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناء أو بيع حصص من حقوق الأقلية دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة الأم، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

- ٣ - تكاليف المبيعات

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		إيضاح رقم	
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦		
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه		
٣٠٠٣٤٢٠	٣٢٦٥٣٧١	٦٤٦٠٨٢٤	٥٨٤١٥٢٨		خامات
٢٧٨٣١٩	٢٨٥٤٢١	٥٠٩٩١٤	٥٤٧٣٠١		مرتبات وأجور
١٨٠١١٠	١٩٦٨٤٨	٣٥٩٥٥٥	٣٨٥٥٧٤	(١٦)	إهلاكات أصول ثابتة
٢٠٦٢	٢٧١٧	٤١٢٥	٤٨٢٩		تكلفة المعاش التكميلي
٤٧٣٦٠٧	٥٠٣٥٨٧	٩٣٩٣٩٢	٩٧٧٢٣٥		مصروفات صناعية غير مباشرة
٣٩٣٧٥١٨	٤٢٥٣٩٤٤	٨٢٧٣٨١٠	٧٧٥٦٤٦٧		تكاليف التشغيل
٣١٢٧٢٤	(٥٤٩٦٦٤)	٥٤٧٦٢٨	٤٢٧٣٣٦		التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
٤٢٥٠٢٤٢	٣٧٠٤٢٨٠	٨٨٢١٤٣٨	٨١٨٣٨٠٣		

- ٤ - إيرادات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	
٤٤٠٥	(٦٣٦)	٤٤٢٨	٤٣١٢	أرباح رأسمالية
-	١٠٠	٦٠	١٠٠	رد الإضمحلال في قيمة الأصول
٦٦١٤	٦٣١٤	١٢٤٣١	١٧٢٩٣	إيرادات أخرى
١١٠١٩	٦٦٧٨	١٧٤٥٩	٢٢٦٠٥	

- ٥ - مصروفات بيعية وتسويقية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		إيضاح رقم
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	
١٦٨٨٤	١٦٤٦٩	٣٢٢٦٣	٣١٦١٩	مرتبات وأجور
١٣٣٩٥	١٨٧١	٢٢٩٠٨	٣٤٧٨	مصاريف دعاية وإعلان
١٣٥٤	١٣١٩	٢٧١١	٢٦٥٨	(١٦) إهلاكات أصول ثابتة
١٢٧	٢٢٨	٣٤٥	٤٠٤	تكلفة المعاش التكميلي
١٢٧٣٠	١٩٩٩٥	٢٤١٦٤	٣٣٨٥٤	مصروفات أخرى
٤٤٤٩٠	٣٩٨٨٢	٨٢٣٩١	٧٢٠١٣	

٦- مصروفات إدارية وعمومية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>	<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>	<u>إضاح رقم</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١١٩٧٨٢	١٢٦٣٩٣	٢١٧٢٤٧	٢٣١٥٥٢	مرتبات وأجور
٥٠٠١	٧١٤٥	١٠٣٢٠	٩٢١٦	قطع غيار وصيانة
٤٢١٣	٥٢٣٧	٧٩٣٦	١٠١٣٢	(١٦) إملاكات أصول ثابتة
٩٣٦	١١٥٠	١٧٧٩	٢٠٥٢	تكلفة المعاش التكميلي
٥٩١٤٣	٤٥٥٧٥	١٠٤٢٦٦	٨٤٤٥١	مصروفات أخرى
<u>١٨٩٠٧٥</u>	<u>١٨٥٥٠٠</u>	<u>٣٤١٥٤٨</u>	<u>٣٣٧٤٠٣</u>	

٧- مصروفات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>	<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>
١٠٢٦٧	٣٦٦٢	١٩٥٢	٨٣١٧
-	-	-	٤٠٠
٤٧٣٨	(١٠٣)	٤٨٧٣	٣٩٣
<u>١٥٠٠٥</u>	<u>٣٥٥٩</u>	<u>٢٤٣٧٥</u>	<u>١٢٧١٠</u>

٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:

<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>	<u>٢٠١٥</u>	<u>٢٠١٦</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>
٤١٩٣٦	٧٥٧٥٩	٦٤٧٤٨	١٥٠١٧٧
<u>٤١٩٣٦</u>	<u>٧٥٧٥٩</u>	<u>٦٤٧٤٨</u>	<u>١٥٠١٧٧</u>
(٢٨٩٢٨٢)	(٤٠١٢٨٥)	(٥٥٨٨٢٥)	(٧٦٤٨٩٤)
(٢٨٩٢٨٢)	(٤٠١٢٨٥)	(٥٥٨٨٢٥)	(٧٦٤٨٩٤)
(٢٩١٥٢)	(١٨٦٥١٧)	(١٩٨٦٢)	(٥٥٣١٥٠)
(٢٧٦٤٩٨)	(٥١٢٠٤٣)	(٥١٣٩٣٩)	(١١٦٧٨٦٧)

إيرادات تمويلية

فوائد وإيرادات تمويلية

رد الإضمحلال في قيمة العملاء

إجمالي إيرادات تمويلية

تكاليف تمويلية

فوائد ومصروفات تمويلية

إجمالي تكاليف تمويلية

(خسائر) أرباح فروع عملات أجنبية

صافي التكاليف التمويلية

٩ - نصيب السهم في صافي خسارة الفترة

عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		عن فترة السنة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو:		صافي خسارة الفترة (بألف جنيه)
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	
(٢٠٠ ٧٥٥)	(٢٣٩ ٥٦٧)	(٣٣٧ ٠٦٠)	(٣٧٦ ٤٦٣)	
٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (سهم)
(٠,٣٨)	(٠,٤٥)	(٠,٦٣)	(٠,٧١)	نصيب السهم في خسارة الفترة

١٠ - الضريبة المؤجلة**١-١ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة**

٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/٦/٣٠		البنود
التزامات بألف جنيه	أصول بألف جنيه	التزامات بألف جنيه	أصول بألف جنيه	
(١٥٧١ ١٠٣)	-	(١٦٧٤ ٠٦٧)	-	الأصول الثابتة
-	٢١٦٩٢	-	٢١١٨٢	المخصصات
-	١٠٨٩٣	-	١٠٨٩٣	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	٣٩٨٨	-	٣٩٨٨	الإضمحلال في قيمة الاستثمار
-	١٥٠٩	-	١٠٦٨	الانخفاض في قيمة المخزون
-	٩٥٤ ٠٨٢	-	١١٢٨ ٨٧١	خسائر ضريبية مرحلة
-	١١٧٨٢	-	٦٥ ٩٧	فروق إعادة تقييم أرصدة
(٢٢١٩٦)	-	(٦٢٣٢)	-	أرباح غير موزعة بالشركات التابعة
(١٥٩٣ ٢٩٩)	١٠٠٣ ٩٤٦	(١٦٨٠ ٢٩٩)	١٢٣١ ٠٩٩	
(٥٨٩ ٣٥٣)	-	(٤٤٩ ٢٠٠)	-	صافي الضريبة المؤجلة (التزام)

٢-١ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل

٢٠١٥/٦/٣٠		٢٠١٦/٦/٣٠		صافي الضريبة المؤجلة
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	
(٦٩٦ ٢٦١)	(٤٤٩ ٢٠٠)			
(١٨٨١)	(٢٩١٨)			فروق ترجمة
(٧٧٢ ٥٨١)	(٥٨٩ ٣٥٣)			الضريبة المؤجلة السابق تحملها
٧٨ ٢٠١	١٤٣ ٠٧١			الضريبة المؤجلة المحملة بقائمة الدخل

٣- ٣- الأصول الضريبية المؤجلة غير المستتبة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
بألف جنيه	بألف جنيه	
٨٠٠٢	٧٤٤٢	عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٥٠٩٢	٢٦٤٤٢	المخصصات
٣٠٤٧٢	٥٥١٧٢	خسائر ضريبية
٦٣٥٦٦	٨٩٠٥٦	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة لفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجه مناسبه للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

١١- مخزون

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
بألف جنيه	بألف جنيه	
١١٧٤٢٩٦	٨٩٩٥٦٥	خامات ومستلزمات إنتاج
٣١١١٢١	١١٢٩٨٢	إنتاج غير تام
١٢٠٨٨٥٥	٩٧٩٦١٥	إنتاج تام
٧٢٣٣٤	١٨٢٦٢٧	إنتاج تام - حديد مختزل
١٣٥٥٤٩٩	١٤٠٢٧٥٥	قطع غيار ومهماهات
١٤٠٠٩٦	٣٥١٥٣٣	بضاعة بالطريق
٦٠٠٩٨	٣٧٢٠٧	إعتمادات مستدينة
٤٣٢٢٢٩٩	٣٩٦٦٢٨٤	

١٢- عملاء وأوراق قرض

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم
٤٢٧٠٦	٩١١٣٧	عملاء
-	٢٨٦٥ (١-٢٧)	عملاء - أطراف ذات علاقة
١٨٠٠	١٠٥٠	أوراق قرض
٤٤٥٠٦	٩٥٠٥٢	
		بخصم
٢٩٦٥٧	٢٩٦٥٧	(١٤) الإضمحلال في قيمة العملاء
١٤٨٤٩	٦٥٣٩٥	

١٣ - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

<u>إيضاح رقم</u>	<u>إيضاح</u>	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	
بألف جنيه	بألف جنيه	
٦٠٩ ١٠٧	٦٢٦ ٩٤٧	تأمينات لدى الغير
٨٣٩ ٢٢٢	٨٩٨ ٦٧٧	مصلحة الضرائب*
-	٦٥ ٢٦٠	مصلحة الضرائب - ضرائب المبيعات
١٢٧ ٤٧٧	١٢٧ ٤٧٧	مصلحة الضرائب - مقابل الإنفاق*
٢٠٥ ٤٦٠	٢٠٧ ٢٩٩	مصلحة الضرائب - ضريبة مبيعات - أقساط سلع
		*رأسمالية**
٩ ١١٩	١٩ ٧١٦	مصلحة الجمارك
٤ ٢٧٥	٣ ٨٤٥	إيرادات مستحقة
٤٧ ٦٣٣	٣٩ ٦٥٤	مصروفات مدفوعة مقدماً***
٤١ ٦٩٩	٥٤ ٧٨١	هيئة ميناء الإسكندرية
٥ ٣٢٨	٥ ٣٩١ (١-١٩)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
١٨ ٠٨٢	٢٦ ٦١٨	إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٢ ٠٣٠	٢ ٣٧٣ (٢-١٩)	إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
٦٤١	٨٦٧ (٣-١٩)	إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٥٠١	٤٩٠ (٤-١٩)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
		المتضاربين بمشروع بوابة (٨)
١٣٥	١٧٨	تأمينات خطابات ضمان
١١ ١٥١	-	تأمينات إعتمادات مستندية
١٩٦ ٢٣٥	٢٠٣ ٢٠٦ (٢-٢٧)	مستحق من أطراف ذوى علاقة
١٠٠ ٢٣٩	١٦٣ ٥٧٦	المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٥ ٠٦٠	٣٥ ٠٦٠	محكمة القاهره الاقتصادية****
٦٣ ٢٧٣	٦٣ ٥٩٢	أرصدة مدينة أخرى*****
<u>٢ ٣١٦ ٦٦٧</u>	<u>٢ ٥٤٥ ٠٠٧</u>	
		<u>يخص:</u>
٥٦ ٩٦٣	٥٥ ٩٦٣ (١٤)	الإضمحلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
<u>٢ ٢٥٩ ٧٠٤</u>	<u>٢ ٤٨٩ ٠٤٤</u>	

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى قيمة دفعه من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٣) بالإضافة إلى مبلغ ٢٣٣ مليون جنيه مصرى دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥.

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الإنفاق في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الإنفاق لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتصنيف الخامات التعدينية وساحات التشوير بميناء الدخيلة وبالنسبة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى - إيضاح رقم (٢-٣٦).

*** تتمثل في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة خاصة بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

**** تتضمن المصروفات المدفوعة مقدماً مبلغ ٣٤٦ ألف جنيه مصرى يتمثل في قيمة الجزء المتدادل من الدفعات المقدمة لعقود التأجير التمويلي - إيضاح رقم (٢١).

**** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامات والمحكوم بها في الجناح رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ حيث قضى بتعديل قيمة الغرامة من ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى إلى ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى، وجارى اتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد هذا المبلغ من المحكمة.

***** تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنيه مصرى يمثل ١٥% من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٤- الإضمحلال في قيمة الأصول

الرصيد في ٢٠١٦/٦/٣٠	المستخدم خلال الفترة	الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	(١٢)	الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخرى
٢٩٦٥٧	-	٢٩٦٥٧	(١٢)	الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
٥٥٩٦٣	(١٠٠٠)	٥٦٩٦٣	(١٣)	الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخرى
٥٦١١	-	٥٦١١		الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
١٧٧٢٦	-	١٧٧٢٦	(٢-١٨)	الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع
١٠٨٩٥٧	(١٠٠٠)	١٠٩٩٥٧		

١٥- النقدية وما في حكمها

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	بنوك - ودائع لأجل
بألف جنيه	بألف جنيه	بنوك - حسابات جارية
٥٥٠٧٣٨	٤١١٩٣٢	بنوك - ودائع لأجل
٤١٩٢١٢٣	٣٢٨١٨٦٢	بنوك - حسابات جارية
٣٧٠٨٣	١٣٥٣٥	شيكات تحت التحصيل
٣٤٠٦	٥٩١٢١	نقدية بالصندوق
١٠٥٣	١٠٩٩	وثائق صناديق الاستثمار *
٤٧٨٤٤٠٣	٣٧٦٧٥٤٩	

		نحو:
		بنوك - سحب على المكتشوف
١٨١٧٩٧	١٨٩٣٩٨	ودائع لأجل وحسابات جارية محتجزة ضمن شروط الإنقاص
٢٩٥٤٧٤١	٢٢٧٩٦٨٨	الممنوح من البنوك لشركات المجموعة
١٦٤٧٨٦٥	١٢٩٨٤٦٣	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* تتمثل وثائق صناديق الاستثمار في عدد ٨٥٣ وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.

- إمدادات الطاقة مُحددة بقدمة الدخل كالتالي:-
- لم يتم شرطية مصلح الغر للدرقة بتسجيل أرض
- مازالت شرطية الغر للدرقة بتسجيل أرض
- الف دولار أمريكي يعرض نفسه بشرط صناعات
- تتضمن تكلفة الأرضي قطعة أرض مساحتها ٨

سلسلة سلوكات اجتماعية تتناسب مع طبيعة الموقف والبيئة التي يعيشها الإنسان، وهي تختلف باختلاف الأفراد والثقافات والبيئات.

لهم شربه مصالح الغرر للدرقة في العين الصنف الجديد في العين العنكبوتية التي يعيشها حتى تارىته والليلة قيسها ٢٩٦٤ مليون جندي مصرى .

عن فداء المسنة الشهير العفتى -

الى ٣٠

- تتضمن تكاليف الأرضية قطعة أرض مساحتها ٩٢١ ألف متراً مربع قامت شركة لغير المسجل بشرائها من شركة تجارية خليجية بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه مصرى شاملة رسم صرف ملكية المسماة للبالغة ٥ مليون جنيه مصرى (الملايin ٥٦) وذلك لتنفيذ إجراءات الأزمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.

١٧ - مشاريعات تحت التنفيذ

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٥٨٥٥٠	٤٨٧٤٨	توسيعات إنشائية
٣٢٦٤١٦٢	٣٣٩٧٢٧٢	آلات تحت التركيب
١٠٠٣٤٨٩	١٢١٢٧١٤	تكلفة الإقراض المرسمة
٣٩٨٠	٣٩٨٠	تصميم وإنشاء مبني إداري
٢٨٥٩٧٩	٢٥٩٢٢٥	دفعات مقدمة لشراء آلات
٥٣٠	٣٩٥	دفعات مقدمة تحت حساب مباني
<u>٤٦١٦٦٩٠</u>	<u>٤٩٢٢٣٣٤</u>	

١٨ - الاستثمارات

<u>تكلفة الاستثمارات</u>		<u>نسبة</u>	
<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	<u>المساهمة</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>%</u>	
٩٠	٩٠	٤٠	الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية)
٢٥	٢٥	٥٠	شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK)
-	-	٥٠	شركة العز - EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (١-٣٦)
<u>١١٥</u>	<u>١١٥</u>		

٢- استثمارات مالية متاحة للبيع

<u>تكلفة الاستثمارات</u>		<u>إيضاح رقم</u>	
<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٨٠	٨٠	٨٠	الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
١٧٧٢٦	١٧٧٢٦	١٧٧٢٦	الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)
١٠٩٨٠٠	١٠٩٨٠٠	١٠٩٨٠٠	شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار *
<u>١٢٧٦٠٦</u>	<u>١٢٧٦٠٦</u>		
<u>١٧٧٢٦</u>	<u>١٧٧٢٦</u>	(١٤)	<u>قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص</u>
<u>١٠٩٨٨٠</u>	<u>١٠٩٨٨٠</u>		

* تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في رأس مال شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بعدد ١٠٠٠٠٠٦ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣ %.

١٩ - إقراض طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

إيضاح رقم	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
١٢ ٢٩٠	١٢ ٣٤٦	١٢ ٣٤٦	١٨ ١١٩	١٩ ٣٦٦	١٩ ٣٦٦
(١-١٩)	(١-١٩)		١ ١٨٤	٦٩١	
(٢-١٩)			٣ ٢٧١	٢ ٣٨١	
(٣-١٩)			٦٩٧	٨٩١	
(٤-١٩)			٣٥ ٥٦١	٣٤ ٦٧٥	

سلف العاملين - تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
 قرض إسكان للعاملين - يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
 سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
 سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
 قرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد على أقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)

١-١٩ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

إيضاح رقم	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٥/١٢/٣١
٣٥ ٩٧١	٣٧ ٦٦١		٥ ٣٩١	٥ ٣٢٨	
(١٢)			٣٠ ٥٨٠	٣٢ ٣٣٣	
١٢ ٤٦١	١٢ ٩٦٧				
١٨ ١١٩	١٩ ٣٦٦				

إجمالي قرض إسكان العاملين
يخصم:
 إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى)
القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل
يخصم:
 الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

يتمثل قرض اسكان العاملين بشركة العز الدخلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمساعدة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص وبالبالغ قيمته الاجمالية ٣٦ مليون جنيه مصرى وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى وهذا القرض تم منحة وفقاً لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ عدد ١٧٧٥ مستفيد وبقيمة اجمالية للفرض بلغت ٣٦ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٣)، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل لجزء طول الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويًا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

٢-١٩ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الخليلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وأفراد أسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصرى للعامل و١٨ ألف جنيه مصرى للعامل مع فرد من الأسرة أو أكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى أو ٢٠٠٠ جنيه مصرى فى حالة فرد من الأسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ وتعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على أن يتم سداد هذه السلف على فتره ٢٤ شهر، وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذى تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مصرى والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ٨٧٥ جنيه مصرى أو ٢٥٠٠ جنيه مصرى في حالة فرد من الأسرة، وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٢,٤ مليون جنيه مصرى ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٣).

٣-١٩ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الخليلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصرى حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصرى ويقتصر المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذى تقدمه الشركة بمبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى. وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ تمت الموافقة على زيادة قرض الحج ليصبح ٣٦ ألف جنيه بدلاً من ٣٠ ألف جنيه وكذلك زيادة الدعم من ٥٠٠ جنيه مصرى ليصبح ٦٠٠٠ جنيه مصرى وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٨٦٧ ألف جنيه مصرى ضمن بند مدینون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٣).

٤- القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (١)

إيضاح رقم	بالألف جنيه	إجمالي قرض إسكان العاملين
٢٠١٥/١٢/٣١	١٧٢٥	١٤٥٩
٢٠١٦/٦/٣٠	٥٠١	٤٩٠ (١٣)
	١٢٢٤	٩٦٩
القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (١) طول الأجل		بخصوص:
٣٣٣	٢٧٢	الفرق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لفروض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طولية الأجل
٨٩١	٦٩٧	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طول الأجل

يتمثل قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بشركة العز الخليلة للصلب - الاسكندرية - في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتأثرين بالعمرات من عمارة (٦) إلى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الخليلة للصلب - الاسكندرية - وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصرى عن السنة و بحد اقصى ٢٠ ألف جنيه مصرى وفقاً لعدد السنوات المتبقية المستفید حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اي أعباء او فوائد على العاملين وفقاً للضوابط الموضوعة من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية لقرض بلغت ١,٥ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٩٠ ألف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدینون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل (إيضاح رقم ١٣).

وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طول الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القواعد المالية المجمعة الدورية بناءاً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة.

- ٢٠ أصول أخرى

يتمثل المبلغ في قيمة المدفوع للهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركة شركتى العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - ومصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بقيمة ٧٨٥ ألف جنيه مصرى و ٥٣٠ ألف جنيه مصرى على التوالي للموافقة على التوسيع في إنتاج حديد التسليح وجاري إتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص.

- ٢١ أرصدة مدينة طولية الأجل

يتمثل الرصيد في ٢٠١٦/٣٠ والبالغ ٤١٩ ألف جنيه مصرى في قيمة الجزء طول الأجل من الدفعات المقدمة المتعلقة بعقود التأجير التمويلي المبرمة خلال الفترة ، حيث قامت الشركة بتوقيع عقود تأجير تمويلي مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ لاستئجار طابقين بمبني النيل بلازا بنظام التأجير التمويلي وتعطي هذه العقود الحق للشركة في تملك هذه الأصول في نهاية الفترة الإيجارية وذلك مقابل قيمة محددة في نهاية مدة العقد.

البيان	شركة كوريليس	٢٠١٦	٨ سنوات	٢٦٨١٦٩	١٥٥٣٩	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	٤١٩	٢٠١٦/٣٠	٥٣٠	بالألف جنيه	الالتزامات التأجير التمويلي
				٢٠١٦	٨	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	٤١٩	٢٠١٦/٣٠	٥٣٠	بالألف جنيه	المدة
				العقود	٢٠١٦	العقود	العقود	٤١٩	العقود	٥٣٠	بالألف جنيه	القيمة الإجمالية
				٢٠١٦	٨	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦/٦/٣٠	٤١٩	٢٠١٦/٣٠	٥٣٠	بالألف جنيه	٤١٩

- فيما يلى بيان الدفعات المقدمة المدرجة ضمن أصول الشركة :

المدرج ضمن الأصول غير المتدولة	المدرج ضمن الأصول المتدولة	إيضاح رقم	٢٠١٦/٦/٣٠	١٤١٩٣	١٣٤٦	١٥٥٣٩	١٥٥٣٩	١٤١٩٣	٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٦	٢٠١٦
١٣٤٦	١٤١٩٣	(١٣)									

- فيما يلى بيان التزامات التأجير التمويلي في نهاية العقد :

٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٥ سنوات فأكثر	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	
١٠٩٤٢	٢٣٨٤٢	٢٢٨٠٠	٣٢٤١٥	١٥٧٦٣١	٢٥٢٦٣٠	١٥٧٦٣١	٣٢٤١٥	٢٢٨٠٠	٢٣٨٤٢	١٠٩٤٢	٢٠١٦	

- قامت الشركة بإصدار شيكات لصالح شركة التأجير التمويلي بكافة التزامات التأجير التمويلي حتى يونيو ٢٠٢٤ .

١-٢٢ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

بتاريخ ٢٠١٥/١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنكى الأهلى المصرى والعربى الأفريقي الدولى (وكيل الضمان) وذلك بعرض منح الشركة قرض مشترك طول الأجل بمبلغ ١,٧ مليار جنيه مصرى لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الإنتمانية الممنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، ووفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توکيل رسمي غير قابل للإلغاء نفوض بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونيابة عن البنوك في إبرام وقيد رهن من الدرجة الأولى على المحل التجارى للمفترض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المفترض بنسبة مساهمته في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوى غير متساوى يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول ستة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥، وذلك بمعدل عائد ٣,٥٪ فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزى المصرى تسدد كل ثلاثة أشهر.

- بلغت عمولة ترتيب وضمان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥٪ في الألف وبالنسبة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد إستهلاك ما يخص الفترة مخصوصاً من رصيد القرض.
- بلغت قيمة الأقساط المسددة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٠ مليون جنيه مصرى (مقابل ٢٠ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٢-٢٢ شركة العز الخيلية للصلب - الأسكندرية (شركة تابعة)

١-٢-٢٢ يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصرى مبلغ ١٨٠ مليون جنيه مصرى والذي يتمثل في الرصيد المتبقى من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة مع مجموعة من البنوك في فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربى الأفريقي الدولى الوكيل والمرتب الرئيسى لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسى وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) وذلك بعد خصم عدد ١٢ قسط تمثل المدد من الأقساط حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوى يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوى يحتسب وفقاً (سعر الكوريدور - سعر الإقراض المعلن للبنك المركزى المصرى مضاف إليه الهاشم لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٥٪) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطى لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوى قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على مبلغ الارتباط لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦.

- تم إدراج الرصيد ضمن أقساط الإلتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

٢-٢-٢٢ بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربى الأفريقي الدولى على مد فترة بعض التسهيلات الإنتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجارى للشركة بإجمالى مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور إقراض لليلة واحدة المعلن من البنك المركزى المصرى على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصرى و٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على مبالغ مسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الإعتبار إلى أنها في حالة أي سداد جزئى أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٩٧٠ مليون جنيه مصرى.

٣-٢-٢٢ قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخراها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٥٢٨ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٢٣ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٢٦,٢ مليون دولار أمريكي.

٤-٢-٢٢ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الأهلي حالياً - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلة بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديدة وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخراها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وبلغ الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٤ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

٥-٢-٢٢ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلة بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الأستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخراها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاثة سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨.

- وبلغ رصيد القرض في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٩٥ مليون جنيه مصرى.

٦-٢-٢٢ قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بعد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل المنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدة ٣ سنوات) بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلة بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخراها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري على أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٣٨٨ مليون جنيه.

٣-٢٢ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم روبل بنك اوف اسكتلند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent، وبنك روبل بنك - أسكوتلند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازى على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمانت هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغيرة مرتبطة بسعر الليبيور، وتحسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بإنتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بتصديق اتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض.

وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٩٣٤,٦ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦.

٤-٢٢ شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة)

يتمثل رصيد القرض فيما يلى :

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u> <u>بألاف جنيه</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u> <u>بألاف جنيه</u>	<u>إجمالي رصيد القرض</u> <u>بخصم:</u>
٢٨٠٦٩٢٥	٣٠٤٨٢٧٣	الجزء المتداول
<u>٦٤٢٩٤</u>	<u>١٢١٩٣٧</u>	الجزء غير المتداول
<u>٢٧٤٢٦٣١</u>	<u>٢٩٢٦٣٣٦</u>	<u>إضاف (بخصم):</u>
<u>(٤٧٨٢)</u>	<u>(١٠٣٩)</u>	تكلفة الاقتراض غير المستهلكة
<u>٢٧٣٧٨٤٩</u>	<u>٢٩٢٥٢٩٧</u>	رصيد القرض طويل الأجل

٤-٢٣ موردون وأوراق دفع

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u> <u>بألاف جنيه</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u> <u>بألاف جنيه</u>	<u>موردون</u> <u>أوراق دفع</u>
٢٦٢٢٥٣٧	٢٥٣٤٥٥٩	
<u>١٩٤٠٢</u>	<u>٢٢٥٢٤</u>	
<u>٢٦٤١٩٣٩</u>	<u>٢٥٥٧٠٨٣</u>	

٤٤ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١ بألف جنيه	٢٠١٦/٦/٣٠ بألف جنيه	إيضاح رقم	
٣١٧ ٨٧٩	٢٢٢ ٥١٤		دائنون شراء أصول ثابتة
١٢٠ ٨٩٥	١٥١ ٩٠١		فوائد مستحقة
١٩٧ ٠١٨	١٩٨ ٨٨٣		مصرفوفات مستحقة
٧٢ ٧٩٨	٨٩ ٨٨٦		مصلحة الضرائب
٢٥ ٥٧٣	٢٣ ١١٩		تأمينات ضمان أعمال
١٠٤ ١١٤	١٠٤ ١١٤		أقساط ضريبية مبيعات
٥٣ ١٣٨	١٢٤ ٤٥٥		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
١ ٥٦١	١ ٥٦١		دائنون توزيعات
٥٤	٧ (٣-٢٨)		مستحق لأطراف ذوى علاقة
٤ ٧٣٧	٣٩ ٧٧٩		هيئة ميناء الإسكندرية
٣ ٩٧٣	٣ ٩٧٣ (١-٢٧)		هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٤١ ١٧٣	٥٢ ٦٨٢		أرصدة دائنة أخرى
٩٤٢ ٩١٣	١٠١٢ ٨٧٤		

٤٥ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة شركة العز الخليل للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراستيل وذلك ليسنقيد به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقى التكاليف.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ١٨,٢ مليون جنيه مصرى وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي وبالبالغة مبلغ ٤,٤ مليون جنيه مصرى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ وقد بلغت قيمة تكاليف نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٧,٣ مليون جنيه مصرى تم تحديدها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري.

٢٠١٥/١٢/٣١ بألف جنيه	٢٠١٦/٦/٣٠ بألف جنيه	إيضاح رقم	القيمة الحالية للتزامات النظام الغير ممولة
١١٤ ١٥٥	١٢١ ٧٤٤		بعضه:
٥٧ ٧٠٦	٥٦ ٥٤٧		تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها*
٥٦ ٤٤٩	٦٥ ١٩٧		إجمالي التزامات المعاش التكميلي
٣ ٧٥٧	٤ ٢١٤		المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة
٥٢ ٦٩٢	٦٠ ٩٨٣ (٢٧)		المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل
٥٦ ٤٤٩	٦٥ ١٩٧		

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا طبقاً لحساب الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري.

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة فيما يلي:

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
<u>بـالألف جنيه</u>	<u>بـالألف جنيه</u>	
٩٠٢٩٩	١٠١٨٠٦	الرصيد أول يناير
٣٤٢٣	١٧٢٦	تكلفة الخدمة الحالية
٧٩٥٤	٤٤٦٢	تكلفة العائد
١٥٧٢٦	١٨١٩٢	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>١١٧٣١٢</u>	<u>١٢٦١٨٦</u>	
		بـخصم:
<u>٣١٥٧</u>	<u>٤٣٦٠</u>	معاشات مدفوعة خلال الفترة
<u>١١٤١٥٥</u>	<u>١٢١٨٢٦</u>	

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>		
<u>بـالألف جنيه</u>		
١٧٢٦		تكلفة الخدمة الحالية
٤٤٦٢		تكلفة العائد
١٠٩٧		قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
<u>٧٢٨٥</u>		

وتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواريين فيما يلي:-

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤,٥	%١٤,٥	أ- معدل سعر الخصم
%١٠	%١٠	ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبراء الأكتواريين:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
%١٥,٥	%١٥,٢٥	%١٤,٥	
٦٢٢٤٢	٦٣٥١٠	٦٤٨٢١	القيمة الحالية لالتزام
٢٩٤٠	٣٠١٢	٣٠٨٨	تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
<u>بـالألف جنيه</u>	<u>بـالألف جنيه</u>	
٢٧٨٢	٣٤٤٣	التعويضات المتوقعة
<u>٢٧٨٤</u>	<u>٣٤٤٣</u>	

- ٢٦ - مخصصات

الرصيد في ٢٠١٦/٦/٣٠	المستخدم من المخصصات خلال الفترة <u>بألف جنيه</u> ٢١٥ ٤٧٣	مخصصات مكونة خلال الفترة <u>بألف جنيه</u> (٤٦٠)	الرصيد في ٢٠١٦/١/١	مخصص ضرائب ومطالبات مخصص قضايا عمالية
١ ٦٨٨	<u>(٢٦٧)</u>	٤ ٠٠٠	<u>١ ٩٥٥</u>	
<u>٢١٧ ١٦١</u>	<u>(٧٢٧)</u>	<u>٤ ٠٠٠</u>	<u>٢١٣ ٨٨٨</u>	

- ٢٧ - التزامات طويلة الأجل

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	إيضاح رقم	
<u>٦٩</u>	<u>٦٢</u>		دائنون شراء أصول ثابتة
<u>٤٠ ٤١٤</u>	<u>٤٥ ٨٣٣</u>	<u>(١-٢٧)</u>	هيئة ميناء الإسكندرية
<u>٥٢ ٦٩٢</u>	<u>٦٠ ٩٨٣</u>	<u>(٢٥)</u>	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>٢٩٠ ١٣٦</u>	<u>٣٢٨ ١١٣</u>	<u>(٢-٢٧)</u>	اقتراض من الغير
<u>٣٨٣ ٣١١</u>	<u>٤٣٤ ٩٩١</u>		

يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل البالغ ٤٥ ٨٣٣ ألف جنيه مصرى في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية، وذلك بالإضافة إلى الإلتزامات المستحقة السداد خلال عام البالغ ٣ ٩٧٣ ألف جنيه مصرى والمدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى (إيضاح رقم ٢٤) في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة ميناء الإسكندرية ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلى القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز.

وقد تأجلت القضية لجسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسه ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٢-٣٧)، وترى إدارة الشركة بناء على رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

- وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٢-٣٧). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

١-٢٧- قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١١٣ ألف جنيه مصرى من شركة داينيلى بعقد مورخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإبطالية وتحسب فوائده على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٤-٨- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع وشراء بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ١٧٨٢٢ ألف جنيه مصرى و ٣٨٠ ألف جنيه مصرى على التوالي بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٧٢٤ ألف جنيه مصرى، وفيما يلى أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في ٢٠١٥/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠١٦/٦/٣٠	حجم التعامل	طبيعة
مدين / (دائن)	مدين / (دائن)	خلال الفترة	التعامل
١٥٤ ١٣٤	١٦٩ ٠٤٨	١٧٤٠٥	مبيعات
٤٢ ١٠٠	٣٤ ١٤٢	٤١٧	مبيعات
		٣٨٠	مشتريات
		٧٢٤	إيجارات
١٩٦ ٢٣٥	٢٠٣ ٢٠٦		

١-٢٨- أطراف مدينة درجة ضمن بند العمالة وأرواح القرض

- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)

٢-٢٨- أطراف مدينة درجة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى

- شركة العز القابضة للصناعة والإستثمار

(الشركة القابضة)

- شركة تنمية خليج السويس (شركة زميلة)

- العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة (شركة زميلة)

٣٨٠

٧٢٤

٤١٧

٣٤ ١٤٢

١٦

١٦

١٥٤ ١٣٤

١٥٤

١٥٤

٣-٢٨- أطراف دائنة درجة ضمن بند دائعون وأرصدة دائنة أخرى

- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)

- ٢٩ - رأس المال**١- رأس المال المرخص به**

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرى.

٢- رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٣٢٥ ٧١٦ ألف جنيه مصرى (أثنين مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) موزع على ٥٤٣ ٢٦٥ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسدة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجارى برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٣- احتياطيات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠
بـالألف جنيه	بـالألف جنيه
١٣٥٨ ١٦٣	١٣٥٨ ١٦٣
٢٦٢٠ ٧٥٦	٢٦٢٠ ٧٥٦
(٣٧٩٦ ٨٢٩)	(٣٧٩٦ ٨٢٩)
١٨٢٠٩٠	١٨٢٠٩٠

* احتياطي قانوني *
** احتياطيات أخرى (علاوة إصدار)
*** الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة

الإحتياطي القانوني: يجتب ٥٪ من صافي الربح السنوى لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٪ من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

الإحتياطيات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عن إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الاستحواذ على أسهم شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.

الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة:

بـالألف جنيه

٣٢٨٠ ٤٩٣	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩٪ من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.
١٢٧ ١٦٢	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١١,٣٥٪ من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.
٣٨٩ ١٧٤	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٧,٢٣٪ من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في نوفمبر ٢٠١٥ والقيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق يمثل ناتج إقتناء حصص إضافية من حقوق الأقلية في الشركة التابعة.

٣٧٩٦ ٨٢٩

٣١ - أسهم خزينة

- يتمثل هذا البند في عدد ٤٦٢٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والمملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٩٢١ ألف جنيه مصرى وأغراض التجميع تم توريدها كأسهم خزينة.

٣٢ - الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تعطيبتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاة وبيانها كالتالي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٦/٣٠	خطابات الضمان
بألف	بألف	
٢٦٣٦٨	٩٧٦٨	جنيه مصرى
٣٥٥٨	١٨٠٤	دولار أمريكي
٨٥٨٠	٤٥١٨٥	إعتمادات مستندية
١٣٠٤	١٧٢٥٢	دولار أمريكي
		بورو

- كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكفالة وضمان لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشترك بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره ثلاثة مليارات وخمسون مليون جنيه مصرى لتمويل الجزء المتبقى من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة. بالإضافة إلى قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية بكفالة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأى ملحقات أخرى ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد. كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونترا ستيل - شركة تابعة - لصالح الغير والقائمة في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصرى مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مغطاه بالكامل).

٣٣ - الارتباطات الرأسمالية

تضمن الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٧٩ مليون جنيه مصرى (مقابل ٢٦٧,٢٩ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) يتمثل في الآتى:-

القيمة بألف جنيه المصري

١٩٨٦٥	CSP Plant	١- مشروع تطوير مصنع مسطحات الصلب
٥٢٨١٠	ERP System	٢- مشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة
٢٩٦١		٣- مشروع إنشاء السور الجنوبي للأرض الغربية
٢٧٥٦		٤- مشروع الكرمات العرضية لأوناش الشحن
٢٧٢٧		٥- مشروع إمتداد عنبر الشحن
٢٨٤٦	(Central bag filter)	٦- مشروع سحب الأتربة لمصنع الجير الثاني
١٥٣٢	(Blade Center network module)	٧- مشروع نظام شبكات
١٤٥٤		٨- مشروع لوحات تحكم - ورشة الكهرباء
٢١٧٣	PKL & ARP	٩- مشروع توريد سقف مصنوعي
٢٤٦٩	Paging system	١٠- مشروع نداء صوتى بالمصانع
٢٠٣٠	Security center perpatual LIC	١١- مشروع نظام أمني
٦٥٩٢		١٢- أخرى
٢٧٨٩٦٥		اجمالي

- كذلك تتضمن الإرتباطات الرأسمالية مبلغ مليون يورو (المعادل لمبلغ ١٠,١ مليون جنيه مصرى) يمثل المتبقى من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- بلغت الإرتباطات الرأسمالية لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى وذلك في مشروع إنشاء مصنع تكسير الحبوب وفصل المعدن مدرج منهم ببند مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٣٧٩ مليون جنيه مصرى.

٣٤ - الموقف الضريبي**١-٣٤ شركات حديد عز****١-١-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- تمتت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٢٠٠٦/١٢/٣١.
- وقد تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة وإنتهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة لأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ والاعتراض على نموذج (١٩)، وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وطبقاً لرأي المستشار الضريبي فإن هذا الخلاف لن ينتج عنه أي التزام ضريبي على الشركة.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني المحدد وتم إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية المختصة.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-١-٣٤ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.

- تم الانتهاء من الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وفي انتظار نتيجة الفحص

٣-١-٣٤ ضريبة المرتبات والأجر

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني وجارى إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية.

٢-٣٤ شركة مصانع العز للدرفلة**١-٢-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- أقامت الشركة مصنعاً في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة الذي تمتت بإعفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠١١ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- جارى الفحص الضريبي لدفاتر الشركة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٢-٢-٣٤ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١، وتم سداد الضرائب المستحقة.
- جاري الفحص الضريبي لدفاتر الشركة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٣-٣٤ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية**١-٣-٣٤ ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بنقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع مسطحات تتفيداً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي المنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المتنقلة) إلى لجنة الطعن.

وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوضاع الضريبية الأخرى المغفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدود. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمنعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من إستقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لتصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خصوص مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط إستحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ يقسّط على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات، وبجلسه ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الإبتدائية بعدم إختصاصها وبإحالتها إلى محكمة تفتيذ الإسكندرية فطعنـت الشركه على هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق، كما طعنـت وزارة المالية بالاستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الاستئنافـين ليصدر فيما حكما واحد ويجلسـة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضـي برفضـ استئنافـ وزارةـ الماليةـ واستئنافـ

الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإياده الداعوي إلى محكمة أول درجة بهيئة معايرة لفصل فيها من جديد ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث أن العام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسري عليه الأعفاء المشار إليه أعلاه والمختص قانوناً، وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- أصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ على الرغم من أن الأعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك قد أقامت الشركة دعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يتربى على ذلك من أثار، وبجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الأسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الداعوي وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الان وجاري المتابعة.

- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصرى مستندة في ذلك إلى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

- وتوكل الشركة على سلامة موقفها وقوتها دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمختص قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ نظراً لوحدة الموضوع والمنظور أمام القضاء حيث ان الأعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٦٩ ق قضاة إداري الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يتربى على ذلك من أثار بالإضافة إلى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقيبة مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لها جلسة ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦ لتقديم المذكرات.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النماذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية، وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة حتى استرداد ما سبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١١٨ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وجاري العمل باللجنة الداخلية لإنتهاء هذا النزاع.

- جاري الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٣ وتم إخطار الشركة بآية نماذج ضريبية حتى تاريخه.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصرى عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر

الدعوي السابق الحكم فيها في الجنائية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنایات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم ويجلسه ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوي رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ ويجلسه ٢٠ إبريل ٢٠١٤ ندب المحكمة خبيراً في الدعوة وبasher الخبر مأموريتها ولم يودع تقريره حتى الان، والدعوي مؤجلة لتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦ لإيداع التقرير وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلى نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات .٢٠١٠/٢٠٠٠

٣-٣-٣٤ ضريبة المرتبات والأجر

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

٣-٣-٣٤ ضريبة المبيعات

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.

تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالطالبة بفرق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كل) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً لغرامات في حالة صدور أي أحكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبن تاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف بإلغاء حكم أول درجة المستأنف وتمت الإحاله إلى محكمة القضاء الإداري حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للمستندات.

تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم إخطار بنماذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها وما زال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكتاب الممولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى وينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحاله إلى القضاء. ومحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ ليودع الخبر تقريره وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المعارض والذي تم استرجاعه.

تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنماذج ١٥ وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.

تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنماذج (١٥) وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات.

٤-٣-٤ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بدفع ضريبة على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعي عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قالت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث أن فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون أي خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الإفراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتعين تحصيلها بأية مبالغ لأنها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الإفراج عن هذا الخام. وتوى إدارة الشركة ومستشارها الضريبي أنه لا يوجد احقيـة لمصلحة الجمارك في المبالغ التي تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن أن الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدتها إلى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق أي فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ ق - قضاء إداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى برقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضايا إداري الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، ومحدد لها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للإطلاع.

٥-٣-٤ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إلزم كلًا من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩,٥ مليون جنيه مصرى قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعادات وساحات رصيف الخامات التعدينية، والدعوة حاللة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الأن.

٦-٣-٤ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستوريتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أي خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى. وقد صدر حكم محكمة الأسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤% من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.

وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشئون القانونية التي تتبع الاسترداد وأعلام مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لتفصيل الحكم. علماً بأن الشركة أعلنت في ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة.

٤-٣٤ شركة العز لصناعة الصلب المسطح**٤-٣٤-١ ضريبة شركات الأموال**

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتبارا من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن أعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.

تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف وتم الإعتراض في المواعيد القانونية.

٤-٣٤-٢ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنها جميع الخلافات ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.

٤-٣٤-٣ ضريبة المبيعات

- تم الفحص حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم سداد الفروق المستحقة على الشركة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣ و ٢٠١٤ ولا توجد مطالبات مستحقة عن الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٤-٣٤-٤ ضريبة الدعمة

- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٤-٣٤-٥ الضريبة على القيمة المضافة

بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ صدر قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على أن يتم التعامل به اعتبارا من ٨ سبتمبر ٢٠١٦.

٤-٣٥ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**٤-٣٥-١ الأدوات المالية**

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائنين والقروض والبنوك سحب على المكتشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافا جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالي.

٤-٣٥-٢ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكفة الإصدار) والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٢٠١٦٥٠٥٥٠٣٨٨ ألف جنيه مصرى ٠٨٢٠٥٤٥١٧ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وقد بلغت الفوائد والمصاريف التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ٨٩٤٨٩٤ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٨٢٥٨٥٥٨٠٥٨٢٥) ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ مبلغ ٤٢٨٨١٤ ألف جنيه مصرى (٧٩١٥٥١٧ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، والفوائد الدائنة المتعلقة بذلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ١٧٧٠١٥٠ ألف جنيه مصرى خلال الفترة (٦٤٧٤٨٠٦٤٧٤٨) ألف جنيه مصرى خلال الفترة المماثلة من العام السابق). وللحذر من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وفرض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٥ خطر الإنقاذ

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية كما يلى:

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	<u>إيضاح</u>
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>رقم</u>
٣٤ ٦٧٥	٣٥ ٥٦١	(١٩)
١٤ ٨٤٩	٦٥ ٣٩٥	(١٢)
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	٢ ٤٨٩ ٠٤٤	(١٣)
٢٧٤ ٩١٨	١٩٩ ٢٩٤	
١٩ ٤٦٨	١٦ ٨٨٢	
٤ ٧٨٠ ٩٩٧	٣ ٧٠٨ ٤٢٨	(١٥)

٤-٣٥ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى المجمع ما يعادل مبلغ ٦٢٧ ٢٨١ ألف جنيه مصرى ٢١٨ ٦ ٨٤١ ألف جنيه مصرى على التوالي.

وفىما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالى:

<u>(عزم) / فائض</u>	<u>العملات الأجنبية</u>
<u>بألف</u>	
(٦٣٨ ٧٢٨)	الدولار الأمريكي
(٥٦ ٢٨١)	اليورو
١٣	فرنك سويسرى
(١٣٤)	جنيه إسترليني
(٢٤ ٠٠١)	ين يابانى

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠-١) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ المركز المالى المجمع.

وفىما يلى بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية :

سعر الإقفال فى

<u>٢٠١٥/١٢/٣١</u>	<u>٢٠١٦/٦/٣٠</u>	
٧,٨٣٠١	٨,٨٨	دولار أمريكي
٨,٥٦٣٨	٩,٨٥٩٥	يورو
٧,٩٣	٩,٠٧٢٣	فرنك سويسرى
١١,٦٢٣	١١,٩٤٧٢	جنيه إسترليني

٥-٣٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإنثانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٤-٣٦ دعوى قضائية**١-٣٦ شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة - شركات تابعة**

حصلت شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنائيات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وي بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصرى وبرد الرخصتين المنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبخطوة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بقضى الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق ، تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الالحال إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بقضى الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعه وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانونى للمجموعة أن هذا يعني إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ١ نوفمبر ٢٠١٦ للمرافعة.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصرى وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصرى (تم إدارجها ضمن الأرصدة المدينة الأخرى - إيضاح رقم (١٣)) وهي تمثل ١٥ % من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥ % على خمسة أقساط سنوية متساوية وفي حالة الإلتزام بالأقساط واستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

٢-٣٦ العز الداخلية للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة**٢-٣٦ اقتصادياً عماليّة بشأن فروق الأرباح:**

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠ % من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تखول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لغوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقى ثلاثة دعاوى لا تزال متدولةة. قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

الحكم	عدد
رفض (أحدهم لازالت مستأنفة)	٢
سقوط بالقادم الغولى (لازلت مستأنفة)	١
حكم باعتبارها كأن لم تكن	٣
لازالت متدولةة	٢

وتعى إدارة الشركة ومستشارها القانونى بأن الشركة قد إلتزمت صريح القانون فى صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانونى دون المساس بحقوق أى من العاملين بها.

٣-٢-٣٦ القضايا المحالة إلى محكمة الجنائيات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنائيات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامه والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامه ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التربح أو بتسهيل تربح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية إستقالتهم أما باقى السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنائيات فإنهم يستمروا في شغل وظائفهم إذ أن الإتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة الجنائيات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائى بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقدمة للحرابات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلى محكمة جنائيات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ٢٠ نوفمبر ٢٠١٦ لتقدير لجنة الخبراء.

ويرى المستشار القانونى للشركة أنه يتربى على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٣-٢-٣٧ دعاوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحتها ١٩ فدان تقريباً المشترأة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠,٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعددين على تلك الأراضي ومازالت تلك القضايا متدولةة أمام القضاء.

٣-٣٦ دعوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسلنته النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز "تضامناً" بغرامات بلغ مجموعها مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصرى.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (شركة تابعة) خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الأول من سبتمبر ٢٠١٤ بإصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية بأجمالي ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصرى وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذًا جزئياً على ذمة الحكم في الجنة رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

وقد قالت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى على بعض المسؤولين داخل الشركة.

ويرى المستشار القانوني بالشركة ومجموعة شركات عز عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بشركات المجموعة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتحمل شركات المجموعة الغرامات المالية دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٤-٣٧ موضوعات أخرى**٤-٣٧ شركة EZDK Steel UK Limited**

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإنفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفتها، وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكافة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٤-٣٧ هيئة ميناء الإسكندرية

- قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسى أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الأن. - إيضاح رقم (١-٢٧).

- قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلًا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٥٢٥ ٢٤٩ ألف جنيه مصرى وبحلقة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الاختصاص والإحاله لمجلس الدولة ولم تحدد لهما جلسة حتى الأن.

٣٨ - قائمة التدفقات النقدية (المعاملات غير النقدية)

- لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم إستبعاد بعض المعاملات غير النقدية التي تمت خلال الفترة حيث تم إستبعاد الخسائر الرأسمالية الناتجة عن استبعاد أصول ثابتة بمبلغ ٣ مليون مصرى مقابل إستبعاد نفس المبلغ من التغير في المخزون حيث تم توريد الأصل المستبعد لمخزن الخردة بنفس قيمة الدفترية لاستخدامه في الإنتاج.

٣٩ - أرقام المقارنة

- تم إستبعاد قيمة الرخصة المؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - حيث تم نقض الحكم الصادر بسداد رسوم قيمة تلك الرخصة بجامعة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ وفقاً لما هو مبين بإيضاح رقم (١-٣٦).

- تم إعادة تدويب بعض بنود قائمة المركز المالى المجمعة لتنماشى مع التدويب الحالى للقوائم المالية المجمعة الدورية وعرضها بصورة أفضل.

أولاً: الأثر على القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٢٠١٥/١٢/٣١	إعادة	٢٠١٥/١٢/٣١	البيان
بعد التسويات	تبوب	قبل التسويات	بالألف جنيه مصرى
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
٤٦٦٦٩٠	-	(٢٩١٦٩٧)	مشروعات تحت التنفيذ
٤٣٢٢٢٩٩	٥٧٤٤١	-	المخزون
٢٢٥٩٧٠٤	(٥٧٤٤١)	٤٩٥٠٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	(١٦٨٣٠٠)	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٣٨٣٣١١	-	(٧٣٨٩٧)	التزامات طويلة الأجل

ثانياً: التسويات على الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٥:

٢٠١٥/١/١	٢٠١٥/١/١	البيان
بعد التسويات	قبل التسويات	بالألف جنيه مصرى
٢٠١٥/١/١	٢٠١٥/١/١	٢٠١٥/١/١
٣٧٩٢٦٩٤	(٢٧٥٥٦٩)	مشروعات تحت التنفيذ
١٨٨٦٠١٧	٤٩٥٠٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(١١٢٢٠٠)	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٦٨٨٥٨٥	(١١٣٨٦٩)	التزامات طويلة الأجل

٤- أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المجمعة الدورية

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

٤-١ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقدير أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ من البنوك التي تتعامل معها المجموعة، وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالى المجمع بقائمة الدخل المجمعة.

القوائم المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة. ويتم ترجمة حقوق المساهمين بأسعار الصرف التاريخية وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

٤-٤ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتناء مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرايفيل - بطريقة القسط الثابت وتحميه على قائمة الدخل المجمعة وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول . هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دوريًا لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر .

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

<u>عدد السنوات</u>	<u>بيان الأصل</u>
٥٠-٢٥	مباني
٨	- مبانى أخرى
٢٥-٥	<u>آلات ومعدات</u>
طبقاً للاستخدام الفعلى (مصانع العز للدرفلة ٦-٥ على أساس ٣ وردبات)	- آلات ومعدات - الدرايفيل (آلات ومعدات)
٥-٢	<u>وسائل نقل وانتقال</u>
١٠-٣	<u>أثاث ومعدات مكاتب</u>
٨	- أثاث ومعدات مكاتب - أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مبانى
٥-٤	<u>عدد أدوات</u>
طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة.	تحسينات على مبانى مؤجرة

٤-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكب المجموعة لذلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة . هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبها .

٤-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة . وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله . ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتضت من أجله .

٤-٥ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة الترخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة .
- ظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم اقتناه من أجله ، مطروحاً منه مجمع خسائر الأضمحلال والاستهلاك .

٤-٤ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخضع رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناه الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للأضمحلال في قيمة الاستثمار.

٤-٥ استثمارات متاحة للبيع

يتم إثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط يتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها لـ خسائر أضمحلال في قيمتها.

٤-٦ استثمارات في أدون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في أدون الخزانة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٤-٧ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المقتناء في تاريخ الإقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة في تاريخ المركز المالي المجمع وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة وإثباته في قائمة الدخل المجمعة عن الفترة.

٤-٨ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكالفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:

- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها بإستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.

- قطع الغيار والمواد والمهارات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها بإستخدام طريقة المتوسط المرجح.

- الإنتاج غير التام: على أساس التكالفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

- الإنتاج التام: على أساس التكالفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

١١-٤ العملاء وأوراق القبض والمديونون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمديونون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي وبخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

١٢-٤ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانة والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يحدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المجمعية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

١٣-٤ الموردون وأوراق الدفع والدائون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

١٤-٤ الإضمحلال في قيمة الأصول**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمولاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعية، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعية المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعية.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مدمونة يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل المجمعية. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلية من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

١٥-٤٠ الإقراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة.

- يتم رسملة تكاليف الإقراض المتکبدة لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

١٦-٤٠ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالى المجمع وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالياً لها.

١٧-٤٠ رأس المال**إعادة شراء أسهم رأس المال**

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المحدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض حقوق الملكية ويتم تبويبية كأسهم خزينة مخصوصاً في جانب حقوق الملكية.

١١-٤٠ الإيرادات**أ- إيرادات المبيعات**

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنفاق المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكيد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق الشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمتحقق بعد تاريخ الاقتضاء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٩-٤٠ عقود التأجير التمويلي

تدرج القيمة الإيجارية المستحقة ومصروفات الصيانة والإصلاح عن أصول مستأجرة بنظام عقود التأجير التمويلي التي تبرم وفقاً لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كمصروفات بقائمة الدخل المستقلة عن الفترة طبقاً لأساس الاستحقاق، وفي نهاية العقد وحال رغبة المجموعة بشراء الأصول المستأجرة ثبت تلك الأصول كأصول ثابتة بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء تلك الأصول والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقى المقدر لها.

٢٠-٤٠ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهامها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر السنة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢١-٤٠ ضريبة الدخل

تضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل عن الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية .

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية .

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الارتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٤٤-٤٠ إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- * خطر الإنفاق
- * خطر السيولة
- * خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإيضاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

يتولى مجالس إدارات المجموعة الكلمة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة و متابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها ب تلك المستويات.

وتهدف المجموعة إلى وضع بيئه رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

١-٤٤-٤٠ خطر الإنفاق

يتمثل خطر الإنفاق في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية للتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الإنفاق يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الإنفاق. معظم مبيعات شركات المجموعة تمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك ترکيز لخطر الإنفاق على عملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الإنفاق الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بالتزاماته المتلقى عليها نتيجة نقص السيولة لديه، والتحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إئتمانية عالية ومستقرة.

٢-٤٤-٤٠ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة بالتزاماتها في تاريخ إستحقاقها. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها في الظروف العادلة و الحرجية بدون تكبّد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإنفاق على الأدوات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٢-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي والبيورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

خطر سعر الفائدة

تعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة. وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتحير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحافظ بها المجموعة وترافق إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتمادها بواسطة مجالس إدارة شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٤-٢-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إدارة شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة النطوفات المستقبلية للنشاط. وتتولى مجالس إدارة الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حدته المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوماً على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إدارة الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال الفترة. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٤٣-٤٠ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتباراً من ١١/١/٢٠١٧ :

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها لفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي أهم هذه التعديلات التي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معيار مصرى (١)	قائمة المركز المالى	عرض القوائم المالية
	<ul style="list-style-type: none"> • تم إعادة عرض القوائم المالية المعروضة والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتنماشى مع التعديلات بالمعيار. • إضافة قائمة المركز المالى فى بداية أول فترة مقارنة معروضة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعى أو تقوم بتعديل بنود فى قوائمها المالية بأثر رجعى أو عندما تقوم بـ "تسويات إعادة تبويب" لبنود فى قوائمها المالية. 	
معيار مصرى (١٠)	قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / قائمة الدخل الشامل	على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إدراكهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى (قائمة الدخل الشامل)
	<ul style="list-style-type: none"> • على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إدراكهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخرى (قائمة الدخل الشامل) • لا يتم استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة. 	للفترة وال فترة المقابلة.
معيار مصرى (٢٣)	تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.	لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معيار مصرى (٤٥)	تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. وبهدف هذا المعيار إلى:	قياس القيمة العادلة
	<ul style="list-style-type: none"> أ- تعريف القيمة العادلة. و ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. ج- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة. 	

التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
تم تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة في أو بعد ٢٠١٦/١.	تم الغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقراض المتعلقة مباشرة باقتناه أو إنشاء أو انتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسمتها على الأصل.	معيار مصرى (١٤) تكاليف الاقراض
يتم تطبيق هذا المعيار المعدل على عمليات تجميع الأعمال التي فيها تاريخ الاقتناه في أو بعد أول يناير ٢٠١٦، وبالتالي لم يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة عن عمليات تجميع الأعمال التي سبق تاريخ اقتناها أول يناير ٢٠١٦.	<ul style="list-style-type: none"> • تم الغاء طريقة الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناه مما نتج عنه: <ul style="list-style-type: none"> - تغير تكلفة الاقتناه لتصبح المقابل المادى المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة فى تاريخ الاقتناه. - المقابل المادى المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادى المحتمل فى تاريخ الاقتناه كجزء من المقابل المادى المحول. - تغير طريقة قياس الشهرة فى حالة الاقتناه على مراحل. 	معيار مصرى (٢٩) تجميع الأعمال
يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للأفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناه): تحمل كمصرف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادى المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناه. 	معيار مصرى (٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للأفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الأفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والتوريقات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجموعة. • وبهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشآة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالى والتడفقات النقدية. 	معيار مصرى (٤٤) الأدوات المالية: العرض
تم إعادة عرض أي أداء مالية ينطبق عليها هذه الشروط بما في ذلك جميع أرقام المقارنة للفترات المعروضة.	يتم تبوب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبوبها كالالتزام مالى إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١٦أ و ١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمنع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشآة إعادة تبوب الأداء المالي من تاريخ توقف الأداء عن التمنع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات.	معيار مصرى (٢٥) الأدوات المالية: العرض
يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للأفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> • تم إصدار معيار محاسبة مصرى جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الأفصاحات " ليتضمن جميع الأفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. • وبناءً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) وذلك بفصل الأفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض " بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والأفصاح". 	معيار مصرى (٤٠) الأدوات المالية: الأفصاحات